

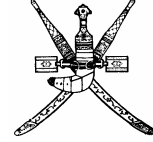
WIPO/IPR/MCT/05/5

الأصل : بالعربية

التاريخ : ٢٠٠٥/١/-



المنظمة العالمية
للملكية الفكرية



سلطنة عمان

ندوة الويبو الوطنية حول حقوق الملكية الفكرية

تنظيمها

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

بالتعاون مع

وزارة التجارة والصناعة

ووزارة التربية والتعليم

مسقط، ١٥ و ١٦ فبراير/شباط ٢٠٠٥

نظام حماية الملكية الفكرية في سلطنة عُمان

الدكتور جابر بن مرهون فليفل الوهبي

مدير عام المديرية العامة للمنظمات والعلاقات التجارية

وزارة التجارة والصناعة

مسقط

مقدمة :

إن حفز النشاط الإبداعي لدى الإنسان وإطلاق الطاقات الإبداعية لا بد من ضمان حماية ورعاية لذلك الإبداع في مجموع من التشريعات الوطنية الدولية وهذا ما يعرف بحماية الملكية الفكرية، حيث أن الملكية الفكرية هي إبداعات ذهن الإنسان ، ولا يجوز لأي شخص آخر أن ينتفع بها إنتفاعاً مشروعاً دون تصريح من صاحبها .

وديننا الإسلامي وشريعته السمحاء لم يغفلا نتاج الفكر والمفكرين وإبداعهم الإنساني وقد ورد في القرآن الكريم العديد من الآيات القرآنية الدالة على مكانة العلماء والمفكرين وقال تعالى في كتابه الحكيم " يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات " (الآية ١١ سورة المجادلة) وقال الرسول صلى الله عليه وسلم " إذا مات ابن آدم إنقطع عمله إلا من ثلاث ، صدقة جارية وعلم ينتفع به وولد صالح يدعو له " .

كما أن علماء المسلمين لم يغفلوا الحقوق الفكرية وأهمية حمايتها ، حيث أقر المجمع الفقهي الإسلامي المنعقد في الكويت عام ١٩٨٨م بأن " حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة ويعتد بها شرعاً ولا يجوز الإعتداء عليها وهي مصونة " .

وعلى الصعيد الوطني في عمان فقد أكد جلالة السلطان المعظم على أهمية حماية التراث والموروثات وجميع أشكال المعرفة وضرورة حمايتها ، حيث قال " إن بناء دولة عصرية تأخذ بأحدث أساليب العلم والتقنية لم تجعل هذا البلد الأصيل ينتكر لتراثه العريق وأمجاده التليدة بل سعى دائماً إلى مزج الحداثة بالأصالة " .

وقد أدركت عمان ومنذ فجر النهضة المباركة أهمية حماية الملكية الفكرية لهذا الشعب والمحافظه عليها من عبث العابثين وما قد يلحق بالتراث العماني نتيجة للعوامل الطبيعية والحيلولة دون أي فعل يؤدي إلى إندثارها والحفاظ على سلامة الملكية الثقافية والأدبية الموجودة في البلاد وذلك من خلال إصدار قانون حماية التراث القومي عام ١٩٧٦م وقانون حماية المخطوطات عام ١٩٧٧م وتوالت التشريعات العمانية لحماية الملكية الفكرية في السلطنة في شتى المجالات ، حيث بلغ عددها اثني عشر تشريعاً ، بصدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٢٤م بإنشاء الهيئة العامة للصناعات الحرفية والمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٥٣م الخاص بنظام الهيئة العامة للصناعات الحرفية وإعتماد هيكلها والذي أكد على أهمية حماية هذه الصناعات من الإندثار لما لها من أهمية إجتماعية وإقتصادية في حياة المجتمع العماني .

تاريخ الملكية الفكرية :

يقول الدكتور / كامل إدريس في كتابه " الملكية الفكرية أداة فعالة في التنمية الإقتصادية " يعتقد أن شمال إيطاليا في عصر النهضة هو مهد نظام الملكية الفكرية . والمفهوم إذاً ليس بجديد . وجاءت أول محاولة نظامية لحماية الإختراعات بنوع من البراءة في قانون صدر في البندقية سنة ١٤٧٤م ونص على منح حق إستثنائي للفرد . ونشأ أول نظام لحق المؤلف في العالم خلال ذلك القرن بفضل إختراع الأحرف المطبعية المنفصلة والآلة الطباعة على يد يوهانس غوتنبرغ حوالي سنة ١٤٤٠م .

وبرزت أساليب إبتكارية جديدة في الصناعة في نهاية القرن التاسع عشر فساهمت في إنطلاق حركة التصنيع على نطاق واسع إلى جانب ظواهر أخرى مثل نمو المدن بسرعة وإتساع شبكات السكك الحديدية وإستثمار رؤوس الأموال ونمو التجارة فيما وراء المحيطات . وبادرت عدة بلدان إلى وضع أولى قوانينها العصرية بشأن الملكية الفكرية في ظل أهداف التصنيع الجديدة وبعد ظهور

حكومات مركزية أقوى وإشنتدت الروح الوطنية • وتعتبر إتفاقية باريس ١٨٨٣م وإتفاقية برن ١٨٨٦م العمود الفقري لإتفاقيات حماية الملكية الفكرية •

ونظراً للتطورات التكنولوجية الجديدة والمهمة للغاية في السبعينات والثمانينات (مثلًا : في مجالات إستتساخ الوثائق وتكنولوجيا الفيديو وأنظمة الأشرطة المركزية لتسهيل " التسجيل المنزلي " والبيث عبر السوائل (الأقمار الصناعية) والتلفزيون الكابلي وازدياد أهمية برامج الحاسوب والمصنفات المنتجة بالحاسوب وقواعد البيانات الإلكترونية وما إلى ذلك) • وإتبعت الأوساط الدولية المعنية بحق المؤلف إستراتيجية " التنمية الموجهة " لبعض الوقت ، بدلاً من محاولة وضع معايير دولية جديدة • وشمل ذلك أيضاً ما يعرف بالحقوق المجاورة التي تنص عليها إتفاقية روما المعتمدة سنة ١٩٦١م • وحيث أن الملكية الفكرية أصبحت من أهم المواضيع والتي باتت تهتم كل مواطن وفي شتى مجالات الحياة اليومية ، فإن هذه التشريعات لأبد من الإطلاع عليها من قبل جميع فئات المجتمع وجميع القطاعات •

وحيث أن موضوع حماية الموروثات والمعارف التقليدية والفلكلور ومن بينها الصناعات التقليدية والحرفية يشكل جزءاً أساسياً في هذه الحماية ويلقى إهتماماً كبيراً من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، وقد شكلت اللجنة الحكومية لحماية الموروثات والمعارف التقليدية وتعتبر السلطنة من بين الأعضاء المؤسسين لهذه اللجنة التي إنشأت بعد منتدى الوايو الدولي عن الملكية والمعارف التقليدية " هويتنا ومستقبلنا " في ٢١ و٢٢ يناير ٢٠٠٢م ، وإدراكاً من السلطنة لما لهذا الموضوع من أهمية في حياة المجتمع ومنذ الأزل ، حيث حافظت عمان على أرث حضاري متنوع ، وقد حافظ الإنسان العماني على هذه الموروثات والمعارف لأنها تمثل واقعه الحضاري وذلك من خلال الصناعات الحرفية التي تمارسها الأسر العمانية في جميع مناطق السلطنة ، وتؤكد على ذلك معالي الشيخة / عائشة بنت خلفان السيابية - رئيسة الهيئة العامة للصناعات الحرفية في لقائها مع مجلة الحرس يوليو ٢٠٠٤م " إن الصناعات الحرفية بالسلطنة تعد تراثاً غنياً له حضور شامل في مختلف نواحي المجتمع العماني وهي من أهم مظاهر الحياة التراثية التي تعبر عن العادات الإجتماعية المتوارثة وتتبع من صميم المميزات الشخصية الثقافية والهوية العمانية ، وهي مصدر دخل لعدد كبير من الأفراد والأسر المشتغلة في هذا القطاع وهي في الوقت نفسه عامل من عوامل الإنتعاش الإقتصادي للمناطق والولايات " إن هذا التأكيد على أهمية الصناعات التقليدية في السلطنة يلتقي مع الأهداف التي وضعتها المنظمة في برامجها لحماية الموروثات والمعارف التقليدية ، ومن هنا تأتي أهمية هذه الندوة وذلك لمساعدة السلطنة في السير على الطريق الصحيح لحماية تراثها ومعارفها التقليدية ووضع التشريعات الضرورية والتي هي من أهم الأهداف الإستراتيجية للهيئة العامة للصناعات الحرفية ، حيث جاء في الفقرة ٣ من المادة الثالثة •

إنتهت الهيئة من إحدى أهم مراحل مشروعها الإستراتيجي وهي مرحلة الحصر وتعمل الآن في مرحلة التوثيق ومن ثم وضع الدليل تمهيداً لسن التشريعات المتعلقة بالحماية • وتتناول هذه الورقة محاولة لتسليط الضوء بشكل بسيط على أهمية حماية الملكية الفكرية بشكل عام مع التركيز على تشريعات السلطنة في مجال حماية الملكية الفكرية والموروثات والمعارف التقليدية ومن بينها الصناعات التقليدية (الحرفية) •

ما هي الملكية الفكرية ؟

يقصد بالملكية الفكرية ما يبدعه فكر الإنسان ، أي الإختراعات والمصنفات الأدبية والفنية والرموز والأسماء والصور المستعملة في التجارة • وتنقسم الملكية الفكرية إلى فئتين هما :

الملكية الصناعية التي تشمل براءات الإختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية •

وحق المؤلف الذي يشمل المصنفات الأدبية مثل الروايات وقصائد الشعر والمسرحيات والأفلام والمصنفات الموسيقية والمصنفات الفنية مثل الرسوم واللوحات الزيتية والصور الشمسية والمنحوتات وتصاميم الهندسة المعمارية • وتشمل الحقوق المجاورة لحق المؤلف حقوق فناني الأداء في أدائهم ومنتجي التسجيلات الصوتية وحقوق هيئات الإذاعة في برامجها الإذاعية والتلفزيونية •

ما هي حقوق الملكية الفكرية ؟

تشبه حقوق الملكية الفكرية غيرها من حقوق الملكية • فهي تسمح للمبدع أو مالك البراءة أو العلامة التجارية أو حق المؤلف بالاستفادة من عمله أو استثماره • وترد هذه الحقوق في المادة ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على الحق في الاستفادة من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن نسبة النتاج العلمي أو الأدبي أو الفني إلى مؤلفه •

المبادئ الأساسية لاتفاقية الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة (تريبس) وأنواع الملكية الفكرية المشمولة بالحماية في الاتفاقية

تتبنى الاتفاقية تطبيق المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية " جات ٩٤ " مبدأ الدول الأولى بالرعاية ، ومبدأ المعاملة الوطنية • وينص المبدأ الأول : على أن تمنح كل دولة عضو باقي الدول الأعضاء فوراً وبدون شروط أية مزايا أو حصانات أو معاملة تفضيلية تمنحها لأية دولة أخرى بخصوص حماية الملكية الفكرية ، ويستثنى من ذلك المزايا الممنوحة بموجب معاهدات المساعدات القضائية أو المتعلقة بالمسائل القانونية بصفة عامة وليس بحماية الملكية الفكرية بالتحديد •

أما المبدأ الثاني : فينص على أن تمنح كل دولة عضو للأجانب المنتمين إلى دولة أخرى من الدول الأعضاء معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي تمنحها لمواطنيها بخصوص حماية الملكية الفكرية •

وتتضمن الاتفاقية الإلتزامات الأساسية بالنسبة لحماية حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية المعروفة ومنها : إتفاقية باريس (١٩٦٧م) وإتفاقية بيرن (١٩٧١م) ، وإتفاقية روما (١٩٦١م) ، ومعاهدة واشنطن (١٩٨٩م) • وتمثل الإلتزامات ضمن الإتفاقية الحد الأدنى من الحماية الذي على الدول الأعضاء أن تقدمه لأنواع الملكية الفكرية المختلفة ، ويمكن لها أن تقدم مستويات أعلى مما هو منصوص عليه في هذه الإتفاقية والمعايير المتعلقة بتوفير ونطاق إستخدام حقوق الملكية الفكرية ، وتشمل المواضيع التالية :

- | | | |
|-----|--|---|
| ١ - | حقوق المؤلف والحقوق المجاورة • | Copyright and Neighboring Rights |
| ٢ - | العلامات التجارية • | Trade Marks |
| ٣ - | المؤشرات الجغرافية • | Geographical Indications |
| ٤ - | التصاميم الصناعية • | Industrial Designs |
| ٥ - | براءات الإختراع • | Patents |
| ٦ - | التصميمات التخطيطية (الرسومات الطبوغرافية) للدوائر المتكاملة • | Layout-Design (Topographies) of Integrated Circuits |
| ٧ - | حماية المعلومات الغير مفصح عنها • | Protection of undisclosed information |
| ٨ - | مكافحة الممارسات غير التنافسية في التراخيص التعاقدية | Control of Anti-Competitive Practices in Contractual Licenses |

وتطبيق الإتفاقية يتم من خلال إستحداث قوانين محلية تتعلق بحماية أنواع الملكية الفكرية ومحاربة إستيراد السلع المقلدة Counterleited Product

حماية الملكية الفكرية في سلطنة عمان :

منذ فجر النهضة المباركة للسلطنة عام ١٩٧٠م بقيادة جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم والذي ما فتئ يشجع ويطالب باستمرار بضرورة المحافظة على التراث والمعارف والإبداع الفكري للمواطن العماني وهويته مؤكداً على ذلك بقوله " إن بناء دولة عصرية تأخذ بأحدث أساليب العلم والتفنية لم تجعل هذا البلد الأصيل يتنكر لتراثه العريق وأمجاده التليده بل سعى دائماً إلى مزج الحدائثة بالأصالة " . كما أن النظام الأساسي للدولة ينص على حماية الإبداع الفكري ، حيث جاء به " على أن ترعى الدولة التراث الوطني وتحافظ عليه وأن تشجع العلوم والفنون والأداب والبحث العلمي وتساعد على نشرها " .

التشريعات العمانية في حماية الملكية الفكرية قبل الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية :

سبق الإشارة بأن إهتمام السلطنة لحماية الملكية الفكرية بدأ مع بزوغ فجر النهضة المباركة من خلال صدور قوانين حماية التراث القومي وحماية المخطوطات وكذلك قانون المطبوعات والنشر، وجميع هذه القوانين صدرت قبل مفاوضات جولة الأورجواي وظهور إتفاقية الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة (تريبس) التابعة لمنظمة التجارة العالمية وقيل أن تنضم السلطنة إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، وهذه التشريعات ذات علاقة مباشرة بحماية حقوق المؤلف والحفاظ على الموروثات والمعارف التقليدية والفلكلور ، وتأكيداً لهذا الإهتمام الكبير تم إنشاء وزارة التراث والثقافة والتي قامت بدورها في إيجاد المؤسسات الكفيلة بتنفيذ هذه القوانين إلى جانب الوزارات الأخرى مثل وزارة الإعلام التي تقوم بتنفيذ قانون المطبوعات والنشر .

ومن بين التشريعات الهامة التي صدرت في عمان قانون العلامات والبيانات التجارية رقم ٨٧/٦٨ بتاريخ ٨/١٠/٨٧ والذي تم تعديله بالمرسوم السلطاني ٣٨/٢٠٠٠م وأصبح يعرف بقانون العلامات والبيانات والأسرار التجارية والحماية من المنافسة الغير مشروعة .

قانون حماية حقوق المؤلف وقد صدر بالمرسوم السلطاني رقم ٧/١٩٩٦م بتاريخ ٨/٦/١٩٩٦م . وكانت هناك نواقص على هذا القانون ، حيث لم يشر في أي من مواده إلى الحقوق المجاورة لحقوق المؤلف ، كما أنه لم يأخذ بعين الإعتبار إتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية ذات الصلة المباشرة بإتفاقية تريبس لحماية الملكية الفكرية .

التشريعات العمانية في مجال حماية الملكية الفكرية والإنضمام لمنظمة التجارة العالمية :

بعد الإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية في أبريل ١٩٩٤م في مراكش بعد إختتام جولة الأورجواي في ديسمبر ١٩٩٣م والتي كانت من بين إتفاقياتها إتفاقية الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة (تريبس) ، والتي دخلت حيز التنفيذ في يناير ١٩٩٦م بالنسبة للبلدان المتقدمة . دخل موضوع حماية الملكية الفكرية قد دخل عهداً جديداً ، فموضوع حماية الملكية الفكرية وتطوره التاريخي أكثر الموضوعات صعوبة وتعقيداً وتشابكاً سواء كان فيما يتعلق بالتفاوض حول التوصل إلى إتفاقية دولية بشأنها أو صياغة التشريعات الوطنية الخاصة بها أو وضع تلك التشريعات موضع التنفيذ . وكما سبق الإشارة فإن سلطنة عمان تولي إهتماماً كبيراً لموضوع حماية الملكية الفكرية وقد خطت خطوات كبيرة في شتى مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والفكرية فلا بد لها من مواكبة التطورات العالمية .

ومن أجل تنمية وحماية الإبداع والفكر لدى المواطنين العمانيين وإكتساب الخبرة فقد حرصت السلطنة على الإنضمام إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO عام ١٩٩٧ م .

يأتي إنضمام السلطنة إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية " الويبو " بهدف الإستفادة من خبرات هذه المنظمة في كيفية تشجيع المفكرين والمبدعين العمانيين وتنمية إبداعاتهم الفكرية وإبتكاراتهم وإرشادهم إلى كيفية حمايتها من الإعتداء عليها . وكذلك بهدف التعاون مع المنظمة للمساعدة في تحديث التشريعات العمانية القائمة وجعلها متفقة مع إتفاقيات الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة .

ومن بين التشريعات التي تم تعديلها والتشريعات التي صدرت حديثاً هي :-

١ - حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة :

- أ - قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٧/٢٠٠٠م والذي تم بموجبه إلغاء القانون السابق رقم ٩٦/٤٧ وذلك تنفيذاً لمتطلبات إتفاقية تريبس ، وقد صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وتقوم وزارة التجارة والصناعة بتنفيذه بناءً على قرار من مجلس الوزراء .
- ب - قانون المطبوعات والنشر الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٤٩ بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٨٤م وتشرف على تنفيذه وزارة الإعلام ممثلة بدائرة المطبوعات والنشر والتي تختص بفحص المصنفات الأدبية .
- ج - قانون الرقابة على المصنفات الفنية . صدر هذا القانون بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧/٦٥ بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٧م وتشرف على تنفيذه وزارة التراث والثقافة ممثلة بالمديرية العامة للثقافة وهي تقوم بفحص المصنفات الفنية رقابياً وإجازتها (لإصدار التراخيص) للنشر والتداول ولها الحق في القيام بالتنقيش ومراجعة الأسواق والضبطية القضائية للحد من تداول المصنفات الفنية المقلدة والغير مرخصة . وبناءً على قرار مجلس الوزراء ستقوم وزارة التجارة والصناعة بالتنقيش ومتابعة الأسواق والضبطية القضائية .

٢ - حماية الملكية الصناعية :

- أ - قانون العلامات والبيانات والأسرار التجارية والحماية من المنافسة غير المشروعة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٨/٢٠٠٠م والذي ألغي بموجبه القانون رقم ٨٧/٦٨ وذلك من أجل أن تخدم العلامات التجارية مصالح كل من يعرض السلع أو الخدمات في الأسواق ، كالصناع والمنتجين والموزعين والتجار ، فضلاً عن مصالح المستهلكين وكذلك الجهات الحكومية التي تستفيد من السجلات والإحصائيات التي تصدر من مكاتب تسجيل العلامات مما يساهم في التنمية الإقتصادية وإعداد الموازنات .
- ب - كما صدر أيضاً في مجال الملكية الصناعية القانون رقم ٣٩/٢٠٠٠م الخاص بالرسوم والنماذج الصناعية والقانون رقم ٤٠/٢٠٠٠م الخاص بحماية البيانات (المؤشرات الجغرافية)، والقانون ٤١/٢٠٠٠م الخاص بحماية تصميمات (طبوغرافيا) الدوائر المتكاملة والذي يعتبر من القوانين المستحدثة دولياً ، والآن جاري العمل لإصدار اللوائح التنفيذية للبدء في تطبيق تلك القوانين .
- د - قانون حماية المستنبطات النباتية والتي تشرف عليه وزارة الزراعة والثروة السمكية . وقد صدر بموجب المرسوم السلطاني ٩٢/٢٠٠٠م في ٨/١٠/٢٠٠٠م .
- هـ - وأخيراً وإستكمالاً للقوانين والوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية وبصفة خاصة قسم الملكية الصناعية منها، صدر القانون الخاص ببراءات الإختراع وصدر في ٢٣/٩/٢٠٠٠م وتقوم بتنفيذه وزارة التجارة والصناعة، دائرة الملكية الفكرية .

علماً بأن هناك نظام براءات إختراع موحد لدول الخليج العربية ويمكن لمن يرغب في تقديم طلب الحصول على براءة إختراع التقدم لدى الدائرة مباشرة أو بواسطة وكيل قانوني حيث سيتم تحويل طلبه إلى مكتب البراءات لدى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض ومن ثم إفادته بنتائج تلك الدراسة تمهيداً لمنحه شهادة البراءة أو التقدم بطلبه مباشرة لمكتب براءة الإختراع لدى الأمانة العامة بالرياض .

حماية الموروثات والمعارف التقليدية والفلكلور في السلطنة :

ونحن نتحدث عن تشريعات سلطنة عمان حماية الملكية الفكرية فإنه لابد من الإشارة إلى حماية الموروثات والمعارف التقليدية والفلكلور في السلطنة ، وخاصة لما يشهده العالم اليوم من التطورات المتلاحقة والمتسارعة في هذه المجالات يبرز الدور المتزايد للملكية الفكرية كإطار يمكن من خلاله حماية الموروثات والمعارف التقليدية والفلكلور والتراث من أيدي العابثين بثروات الأمم ونتيجة لذلك كرست المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO جل اهتمامها بهذا الموضوع من خلال إدراجه ضمن برامجها . وقد أختيرت سلطنة عمان ضمن البلدان الجديرة بدراستها لهذا الموضوع لما توليه السلطنة من إهتمام . لقد إستطاعت عمان أن تبني نهضتها على أسس دقيقة وثابتة برسوخ يحضى بصيغة الدوام والإستمرار بالتفاعل الأصيل بين التراث الحضاري الثري ، من جهة وبين متطلبات العصر الحديث من جهة أخرى محافظة على منظومة قيمها الإجتماعية والإنسانية والتي تعينها على الأخذ بنصاوية العلوم والتقدم في الحاضر والمستقبل ومن هذا المنطلق تم إنشاء وزارة التراث والثقافة .

إن الحماية القانونية للتراث والأدب العماني تضمنها قوانين حماية التراث وقانون حماية المخطوطات التي تشرف على تنفيذها وزارة التراث والثقافة وقد تم إنشاء المؤسسات الكفيلة بتنفيذ ذلك فهناك مركز عمان للموسيقى التقليدية ودائرة المخطوطات . وقد إنضمت عمان عام ١٩٧٧م إلى معاهدة اليونسكو المتعلقة بوسائل منع ومكافحة الإستيراد والتصدير والنقل الغير مشروع للملكية الثقافية .

إيماناً من المنظمة العالمية للملكية الفكرية بأهمية السلطنة في الحفاظ على الموروثات والمعارف التقليدية والفلكلور قامت بعثات من المنظمة بزيارات للسلطنة بين عامي ١٩٨٨م و ٢٠٠٠م وخلال زيارة الدكتور / كامل إدريس مدير عام المنظمة العالمية للملكية الفكرية للسلطنة في ١٦ فبراير ٢٠٠٠م وتشرفه بقاء صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم طرح سعادته فكرة أن تستضيف السلطنة منتدى دولي للملكية الفكرية يركز بالدرجة الأساسية على الموروثات والمعارف التقليدية والفلكلور وقد رحب معالي وزير التجارة والصناعة بالفكرة . وإنعقد منتدى الوايو الدولي عن الملكية الفكرية والمعارف التقليدية "هويتنا ومستقبلنا" في ٢١ و ٢٢ يناير ٢٠٠٢م وشارك فيه العديد من الشخصيات العالمية البارزة المهتمة بالموضوع إلى جانب الوزراء العرب المسؤولين عن الملكية الفكرية وصدر عنه بيان مسقط .

إلا أن هذا لا يعني بأن السلطنة إنتهت وبشكل نهائي من إصدار جميع التشريعات ذات العلاقة بالملكية الفكرية فهناك قوانين لا بد من إصدارها مثل قانون التجارة الإلكترونية وغيرها من القوانين الأخرى ، فالملكية الفكرية تتطور ولا بد من التشريعات أن تواكب هذا التطور ، ومن بين التشريعات المهمة التي صدرت مؤخراً إنشاء الهيئة العامة للصناعات الحرفية ونظامها لما لها من أهمية إقتصادية وإجتماعية في حياة المجتمع العماني وإنتشارها الواسع في جميع مناطق السلطنة .

ماذا تعني الصناعات الحرفية لسلطنة عمان :

إشتهرت الحضارة العمانية بثراء موروثاتها من العلوم والمعارف الإنسانية وشواهد تاريخية ومعمارية وتمثل الصناعات الحرفية العمانية تراثاً غنياً له حضور في مختلف جوانب حياة المجتمع العماني وهي مستوحاة من واقع الطبيعة العمانية . وتعد مصدراً هاماً من مصادر الدخل للعديد من الأفراد والأسر وتنتشر إنتشاراً واسعاً في جميع مناطق السلطنة ، حيث تضم مختلف فئات المجتمع العماني الحضرية والبدوية الريفية والمدنية الجبلية والساحلية وتتنوع هذه الصناعات بتنوع البيئات وتوفر الخامات الطبيعية لهذه الصناعة . تعتبر الصناعات الحرفية من الموروث الحضاري العماني الضخم للمجتمع العماني ، منذ زمن بعيد ، استطاع من خلاله المواطن العماني أن يطوع خامات البيئة العمانية المختلفة ومتطلبات حياته اليومية . لقد إستخدم مشتقات النخيل في جميع إحتياجاته المنزلية من صنع المنزل إلى أثائه وفرشه والحبال لصنع نوع من قوارب الصيد تعرف بـ (الشاشمة) ، كما إستخدم جذع النخلة لحرقة مع الحجارة لصناعة نوع من الإسمنت يعرف بـ (النورة) .

ومن الصناعات الحرفية صناعة النسيج وهذه الصناعة يمارسها سكان الجبل والسهل والبدو والحضر وقبل إندثار صناعة القطن كانت هناك مناطق عديدة مشهورة بصناعة النسيج إضافة إلى الصناعات النسيجية الصوتية ، الصناعات الجلدية ، الصناعات الفضية ، صناعة السفن ، وصناعة النحاس التي إشتهرت بها عمان منذ أقدم العصور والتي راجت تجارتها بين مجان وبابل في وادي الرافدين ، وصناعة الفضيّات بأنواعها وتأتي الخنجر العماني في مقدمة هذه الصناعات والتي تعمل الهيئة الآن لإيجاد آلية لحمايتها ، والصناعات الخشبية إضافة إلى بعض الصناعات التي إشتهر بها البدو .

وإلى جانب المحافظة على هذه الصناعات من أجل إستمراريتها فإنه لابد من تطويرها بما يتفق مع التطور التكنولوجي والصناعي وحمايتها من التقليد والغش التجاري ، وعليه فإن التعاون بين الهيئة العامة للصناعات الحرفية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وخاصة في جانب حماية الموروثات والمعارف التقليدية سيوفر للسلطنة المساعدات الفنية والخبرة في إصدار التشريعات المطلوبة .

عضوية السلطنة لدى المنظمات والمعاهدات الدولية :

- في عام ١٩٧٧م إنضمت السلطنة لمعاهدة اليونسكو المتعلقة بوسائل مكافحة الإستيراد والتصدير والنقل الغير مشروع للملكية الثقافية مرسوم سلطاني رقم ٧٧/٦٩ .
- في عام ١٩٩٦م وبناءً على المرسوم السلطاني رقم ٩٦/٧٤ وافقت السلطنة على الإنضمام إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية وفي ١٥ فبراير ١٩٩٧م أصبحت السلطنة عضواً .
- في عام ١٩٩٨م وبناءً على المرسوم السلطاني رقم ٩٨/٦٣ وافقت السلطنة على الإنضمام إلى كل من إتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية وإتفاقية برن لحماية المصنّفات الأدبية والفنية وفي ١٤ يوليو ١٩٩٩م أصبحت السلطنة عضواً في كل من المعاهدتين .
- في عام ٢٠٠٠م صدر المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١١٢م على إنضمام السلطنة إلى منظمة التجارة العالمية . وفي ٩ نوفمبر ٢٠٠٠م أصبحت السلطنة عضواً بها .
- في عام ٢٠٠١م وبناءً على المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/٣٧م وافقت السلطنة على الإنضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات في ٢٦ أكتوبر ٢٠٠١م ، وقد سبق ذلك الإنضمام إلى إتفاقيتي برن وباريس .
- وتقوم الآن الجهات المعنية بحماية الملكية الفكرية في هذه الوزارة وغيرها من الوزارات بدراسة العديد من الإتفاقيات التي تشرف عليها الويبو مثل معاهدة الوايبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الوايبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي وذلك نظراً للتكنولوجية الجديدة والمهمة التي شهدتها العالم مؤخراً ولمزيد من المعلومات بشأن هذه الإتفاقيات الإطلاع على وثيقة الوايبو

إدارة الملكية الفكرية في سلطنة عمان :

- دائرة الملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة هي الجهة التي تختص بتنفيذ قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وقوانين الملكية الصناعية ، وبالذات قسمان :

- قسم الملكية الصناعية
- قسم حقوق المؤلف

ما هي الآثار السلبية والإيجابية لهذه التشريعات :**١- الآثار السلبية :****الأعباء التشريعية :**

فرضت الإتفاقية على السلطنة أعباء تشريعية جديدة ، حيث تم تعديل بعض القوانين مثل قانون العلامات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني ٨٧/٤٨ وقانون حماية حقوق المؤلف الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/٤٧ إلى جانب إصدار العديد من القوانين الجديدة في مجال حماية الملكية الفكرية عام ٢٠٠٠م ، إضافة إلى القوانين السابقة الأخرى وهي قانون المطبوعات والنشر رقم ٨٤/٤٩ وقانون الرقابة على المصنفات الفنية رقم ٩٧/٦٥ وقانون حماية المخطوطات رقم ٧٧/٧٠ وقانون حماية التراث القومي رقم ٨٠/٦ . حيث أصبحت جميع هذه التشريعات تتفق ومتطلبات إتفاقية تريبس مع الإلتزام بالإخطار عنها إلى منظمة التجارة العالمية . وتتم مراجعة هذه التشريعات في إطار مجلس حقوق الملكية الفكرية في المنظمة الذي تتولى الإشراف على سير عمل الإتفاقية وبشكل دوري (مرفق قائمة بالتشريعات) .

أعباء إدارية ومالية :

وتتمثل هذه الأعباء في ضرورة القيام بتأهيل الأجهزة المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية لمواجهة الإلتزامات الجديدة . بالإضافة إلى ضرورة تأهيل وتدريب القائمين على مسائل تنفيذ أحكام الإتفاقية في تلك الأجهزة بما في ذلك جهات القضاء والجمارك والشرطة وغيرها . ويترتب على ذلك مزيد من الأعباء الإدارية والمالية .

ارتفاع تكلفة منتجات حقوق الملكية الفكرية :

من أهم الآثار السلبية لتطبيق إتفاقية تريبس هي ارتفاع التكلفة الإقتصادية الإجتماعية نتيجة لرفع مستويات ومعايير حماية حقوق الملكية الفكرية وبشكل خاص في قطاعات الأدوية والكيماويات الزراعية والكتب والمنتجات الثقافية والفنية ومنتجات الحاسب الآلي وغيرها .

ارتفاع تكلفة التكنولوجيا :

سيؤدي تطبيق إتفاقية الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة " تريبس " إلى ارتفاع تكلفة التكنولوجيا المستوردة من الدول المتقدمة وبشكل خاص إذا ما لجأ أصحاب الملكية الفكرية إلى المغالاة في تراخيص نقل التكنولوجيا أو التعسف في إستخدام تلك الحقوق . وإلى جانب الآثار السلبية للإتفاقية هناك جوانب إيجابية أو مزايا والعمل على تعزيزها .

٢- الآثار الإيجابية :**تشجيع الإبتكار الوطني :**

إن توفير نظم وقواعد تضمن حقوق الملكية الفكرية للمواطن العماني والإهتمام بالبحوث والتطوير في السلطنة سيشجع الباحثين العمانيين على الإبتكار الإبداع الفني الأدبي وبالتالي سيعزز على رفع مستوى التقدم التكنولوجي والفني والأدبي في السلطنة .

حماية المستهلك من الغش التجاري :

إن توفير حماية العلامات التجارية يحمي المستهلك المحلي من عمليات الغش التجاري التي تأتي نتيجة لتزوير تلك العلامات . كما أن الحماية ستمتد لتشمل الصناعة التي قد تعاني من تزوير العلامات التجارية فيما يتعلق بالمكونات وقطع الغيار مما يكون له مردود سلبي على تلك الصناعات وسلامة منتجاتها . وقد صدر مؤخراً قانون حماية المستهلك ٢٠٠٢/٨١م بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٢م ، كما تم إنشاء دائرة حماية المستهلك في وزارة التجارة والصناعة .

حماية حقوق الملكية الفكرية الوطنية :

وكما تفرض إتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة إلتزامات على البلد المنضم إليها فهي توفر حقوق مماثلة لهذا البلد ويمكن الإستفادة منها في المجالات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لحماية المنتجات المحلية في مجالات الإبتكار والأدب والفن وخاصة التراث والفلكلور وغيرها من المنتجات التي يتم تزويرها وتقليدها . وكذلك سيؤدي تطبيق الإتفاقية إلى زيادة نمو صناعات البرمجيات ويعتبر القطاع من القطاعات الناشئة وفي أمس الحاجة ، الأمر الذي سيعزز نموها وإزدهارها محلياً وزيادة قدرتها على المنافسة .

تشجيع الإستثمار ونقل التكنولوجيا :

إن ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية وفقاً لأسس ثابتة وبما يتفق مع المعايير الدولية سيشجع الإستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى السلطنة وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل وتطوير المنتجات بما يزيد قدرتها على المنافسة إلى جانب تطوير الأسس التكنولوجية في السلطنة .

حماية الموروثات والمعارف التقليدية والصناعات الحرفية والفلكلور :

إن توفير الحماية القانونية الوطنية من خلال إصدار التشريعات الضرورية أو من خلال الإتفاقيات الدولية سيساعد وبشكل واسع على إنتشارها ويدفع الجيل الجديد إلى المساهمة فيها وهذا ما أكد عليه المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٢٤ بإنشاء الهيئة العامة للصناعات الحرفية بضرورة تطوير الموروثات التقليدية وتدريب اليد العاملة العمانية الجديدة والحرفيين لزيادة إنتاجهم الأمر الذي سيساعد بدوره في رفع مستوى الإنتاج والعمل على إيجاد رافد للدخل القومي .

الخلاصة :

بعد هذا الإستعراض السريع لموضوع حماية الملكية الفكرية بشكل عام ومن خلال إتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتي تعد ركناً أساسياً من إتفاقيات الأوروجوي والتي تعتبر نقطة تحول وبداية لمرحلة تاريخية من إتفاقيات التجارة العالمية المتعدد الأطراف . وفيما يتعلق بالحماية المحلية للملكية الفكرية ، فقد إتخذت السلطنة العديد من الإجراءات وسنت بعض التشريعات قبل قيام منظمة التجارة العالمية وإتفاقية تريبس عام ١٩٩٤م وقد ساعدها هذا الأمر في تعديل بعض التشريعات وصياغة التشريعات الجديدة . فالسلطنة وكما جاء على لسان قائدها جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه ، حيث قال " إن بناء دولة عصرية تأخذ بأحدث

أساليب العلم والتقنية لم تجعل هذا البلد الأصيل يتنكر لتراثه العريق وأمجاده الثليدة بل سعى دائماً إلى مزج الحداثة بالأصالة " .

ومن هنا جاءت جميع التشريعات التي صدرت في مجال الملكية الفكرية في السلطنة متطابقة مع توجه البلاد في التنمية وتسير في خط متوازي مع الأهداف في الحفاظ على تراث هذا البلد العريق دون الإخلال بالتوازن .

ويأتي إنضمام السلطنة إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو بهدف الاستفادة من خبرات هذه المنظمة في كيفية تشجيع المفكرين والمبدعين العمانيين وتنمية إبداعاتهم الفكرية وإبتكاراتهم وإرشادهم في كيفية حمايتها من الإعتداء عليها . وكذلك بهدف إصدار العديد من القوانين اللازمة لتطبيق إتفاقية تريبس بالتعاون الوثيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ويجري العمل الآن لإصدار اللوائح التنفيذية لهذه القوانين .

وعن حماية الملكية الفكرية في السلطنة نستطيع القول بأن سلطنة عمان تعتبر من البلدان العربية القليلة التي قامت بإصدار الجزء الأكبر من التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية فهناك إثني عشر قانوناً صدرت في هذا المجال والعمل جار الآن في إصدار اللوائح التنفيذية المتعلقة ببعض من هذه التشريعات .

ونسأل الله التوفيق ،،،،

ملحق رقم (١)

قوانين سلطنة عمان ذات العلاقة لحماية الملكية الفكرية :

- ١ - قانون حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، مرسوم سلطاني رقم ٣٧/٢٠٠٠م الصادر في ٢١ مايو ٢٠٠٠م .
- ٢ - قانون العلامات والبيانات والأسرار التجارية والحماية من المنافسة غير المشروعة ، مرسوم سلطاني رقم ٣٨/٢٠٠٠م الصادر في ٢١ مايو ٢٠٠٠م .
- ٣ - قانون الرسوم والنماذج الصناعية ، مرسوم سلطاني رقم ٣٩/٢٠٠٠م الصادر في ٢١ مايو ٢٠٠٠م .
- ٤ - قانون حماية البيانات (المؤشرات) الجغرافية ، مرسوم سلطاني رقم ٤٠/٢٠٠٠م الصادر في ٢١ مايو ٢٠٠٠م .
- ٥ - قانون حماية تصميمات (طوبوغرافيا) الدوائر المتكاملة ، مرسوم سلطاني رقم ٤١/٢٠٠٠م الصادر في ٢١ مايو ٢٠٠٠م .
- ٦ - قانون براءات الإختراع ، مرسوم سلطاني رقم ٨٢/٢٠٠٠م الصادر في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٠م .
- ٧ - قانون حماية المستنبطات النباتية، مرسوم سلطاني رقم ٩٢/٢٠٠٠م الصادر في ٨ أكتوبر ٢٠٠٠م .
- ٨ - قانون المطبوعات والنشر، مرسوم سلطاني رقم ٨٤/٤٩ الصادر في ٢٩ مايو ١٩٨٤م .
- ٩ - قانون الرقابة على المصنفات الفنية، مرسوم سلطاني رقم ٩٧/٦٥ الصادر في ٥ أكتوبر ١٩٩٧م .
- ١٠ - قانون حماية المخطوطات، مرسوم سلطاني رقم ٧٧/٧٠ الصادر في ٢٧ أكتوبر ١٩٧٧م .
- ١١ - قانون حماية التراث القومي، مرسوم سلطاني رقم ٨٠/٦ الصادر في ١٠ فبراير ١٩٨٠م .
- ١٢ - مرسوم سلطاني رقم ٢٤/٢٠٠٣م بإنشاء الهيئة العامة للصناعات الحرفية .
- ١٣ - مرسوم سلطاني رقم ٥٣/ ٢٠٠٣م لنظام الهيئة العامة للصناعات الحرفية وإعتماد هيكلها .

ملحق رقم (٢)

ومن أجل النهوض بالملكية الفكرية على الصعيد الوطني ، فإنه تجدر الإشارة بأن الوزارة وبالتنسيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، تم عقد ندوات علمية في مجال الملكية الفكرية وعادة ما يكون المشاركون من القطاعين (العام والخاص) وهناك العديد من الندوات التي تم عقدها في السلطنة في عدة مجالات وعلى سبيل المثال لا الحصر خلال الفترة ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٤م تم تنظيم الأنشطة التالية :

- الندوة الإقليمية لبلدان الخليج العربي حول تطبيق اتفاقية" تريبس"(ديسمبر ١٩٩٧م).
- الندوة الوطنية حول التراخيص ونقل التكنولوجيا (مايو ١٩٩٨).
- الملتقى الإقليمي للبلدان العربية حول الأهمية الاقتصادية للملكية الفكرية (فبراير ١٩٩٩م).
- الندوة الوطنية حول موضوع إنفاذ قوانين الملكية الفكرية (أكتوبر ٢٠٠٠م).
- الندوة الوطنية حول مواضيع التراخيص الصناعية ونقل التكنولوجيا (مارس ٢٠٠١م).
- منتدى الواييو الدولي عن " الملكية الفكرية والمعارف التقليدية : هويتنا ومستقبلنا " (يناير ٢٠٠٢م).
- الندوة الوطنية حول شرح معاهدة التعاون بشأن البراءات PCT (مارس ٢٠٠٢م)
- الندوة الوطنية عن آخر التطورات في مجال الملكية الفكرية (أكتوبر ٢٠٠٢م)
- الندوة الوطنية عن الملكية الفكرية بتعريف القضاة بإنفاذ الملكية الفكرية (أكتوبر ٢٠٠٢م).
- الاجتماع العربي التنسيقي الثاني لرؤساء مكاتب الملكية الفكرية في الدول العربية (سبتمبر ٢٠٠٣م).
- الندوة الوطنية حول إنفاذ حقوق الملكية الفكرية لأعضاء الإدعاء العام (ديسمبر ٢٠٠٣م).
- الندوة الوطنية حول حق المؤلف والحقوق المجاورة (ديسمبر ٢٠٠٣م).
- الندوة الوطنية عن الملكية الفكرية لقطاع الصيدلة العماني (ديسمبر ٢٠٠٣م).
- ندوة قضايا الملكية الفكرية لصالح وزارة الإعلام نظمتها الوزارة بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (مارس ٢٠٠٤م) .
- الندوة الوطنية للملكية الفكرية لأصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى ومجلس الدولة (مارس ٢٠٠٤م) .
- الندوة المتخصصة " برنامج تعريفي عن الملكية الفكرية " لصالح جامعة السلطان قابوس (أبريل ٢٠٠٤م) .
- ندوة قضايا الملكية الفكرية لصالح الإدعاء العام (أبريل ٢٠٠٤م) .

المصادر :

- ١- دليل الأعمال إلى إتفاقيات منظمة التجارة العالمية .
- مركز التجارة العالمية - الأونكتاد / م ت ع ١٩٩٦م
- ٢- الدكتور / جابر بن مرهون فليفل

- حلقة الويبو الدراسية الإقليمية لبلدان مجلس التعاون الخليجي عن تنفيذ إتفاق تريبس مسقط من ١٥ إلى ١٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧م.
- تحديث التشريعات لحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بإتفاقية تريبس تجربة سلطنة عمان
- ٣- الدكتور / جابر بن مرهون فليفل
إتفاقية الأورجواي وإنضمام سلطنة عمان لمنظمة التجارة العالمية.
- الناشر غرفة تجارة وصناعة عمان - ديسمبر ٢٠٠٠م
- ٤- إتفاقيات الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وإنعكاساتها على الدول العربية - اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) - إعداد علاء شلبي - الأمم المتحدة نيويورك ٢٠٠١م .
- ٥- منشورات الويبو رقم (A) 400 المنظمة العالمية للملكية الفكرية - معلومات عامة يونيو / حزيران ٢٠٠٠م .
- ٦- نشرة عن منتدى الويبو الدولي عن الملكية الفكرية والمعارف التقليدية "هويتنا ومستقبلنا" - مسقط في ٢١ و٢٢ يناير ٢٠٠٢م.
- ٧- الدكتور / محمد حسام محمود لطفي
إستاذ القانون المدني - كلية حقوق بني سويف - جامعة القاهرة
محامي لدى محكمة النقض
حلقة الويبو الدراسية دون الإقليمية لبلدان مجلس التعاون - مسقط ١٥-١٧ ديسمبر ١٩٩٧م
أثار إتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية " تريبس" بالنسبة لدول مجلس التعاون .
- ٨- الدكتور / جابر بن مرهون فليفل
إتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وأثارها على سلطنة عمان بعد الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية .
- محاضرة بوزارة الخارجية - مسقط فبراير ٢٠٠٢م .
- ٩- الدكتور / جابر بن مرهون فليفل
حماية الملكية الفكرية بموجب التشريعات العمانية
ورقة مقدمة لندوة الوايبو الوطنية عن الملكية الفكرية لفائدة السلطات القضائية العمانية - مسقط ٢٢-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢م
- ١٠- تقرير عن الملكية الفكرية في سلطنة عمان
إعداد الأستاذ / يحيى بن عيسى الريامي
مدير دائرة الملكية الفكرية - وزارة التجارة والصناعة
- ١١- الدكتور / جابر بن مرهون فليفل
ورقة مقدمة للندوة الوطنية للملكية الفكرية - لأعضاء مجلس الشورى للفترة ٢٤ - ٢٥ مارس آذار ٢٠٠٤م
- ١٢- الدكتور / كامل إدريس
مدير عام المنظمة العالمية للملكية الفكرية
" الملكية الفكرية أداة فعالة في التنمية الإقتصادية " منشورات الوايبو ٢٠٠٠م